

العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة مقاربة نظرية

The relationship between corporate social responsibility and sustainable development - Theoretical approach

تاريخ الاستلام : 2019/12/07 ؛ تاريخ القبول : 2019/12/27

ملخص

تهدف الورقة البحثية إلى مناقشة المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة، من خلال تحليل طبيعة العلاقة النظرية والعملية بين المفهومين. تم التوصل من خلال دراسة الموضوع أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات الاجتماعية قد درس بشكل منفصل لفترة طويلة من الزمن وبعيدا عن التنمية المستدامة، إلا أن نمو الشركات متعددة الجنسية والتي فاقت القوة الاقتصادية للكثير منها اقتصاديات العديد من البلدان، حوّل التركيز نحو الأطراف الفاعلة لصالح التنمية المستدامة، من مسؤولية الحكومات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، إلى مجال الأعمال التجارية في بداية الألفية الثالثة. وأصبح واضحا الآن أن أهداف التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها بدون مساهمة قطاع الأعمال من خلال مبادرات المسؤولية الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، المسؤولية الاجتماعية، قطاع الأعمال، أصحاب المصلحة، البيئة والمجتمع.

محمد جصاص *

جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2
، الجزائر -

Abstract

This paper aims to discuss Corporate Social Responsibility and sustainable development by analyzing the nature of the theoretical and practical relationship between the two concepts.

We showed by our study that the concept of corporate social responsibility has been studied separately for a long period of time and away from sustainable development, But the growth of multinational corporations which exceeded their economic strength the strength of the economies of many countries, focus on actors in sustainable development, from the responsibility of Governments and civil society actors, to responsibility of the business sphere at the beginning of the third millennium. It has become clear by now that Sustainable development's goals Cannot be achieved without the contribution of the business sector through social responsibility initiatives.

Keywords: Sustainable Development ;Corporate Social Responsibility; Business Sector ; Stakeholder; Environment and society.

Résumé

Ce papier de recherche vise à discuter de la responsabilité sociale des entreprises et du développement durable, en analysant la nature de la relation théorique et pratique entre les deux concepts.

L'étude du sujet a conclu que le concept de responsabilité sociale a été étudié séparément pendant longtemps et loin du développement durable. Mais la croissance des multinationales qui ont dépassé la force économique de nombreuses économies a déplacé l'accent sur les acteurs du développement durable, de la responsabilité des gouvernements et des acteurs de la société civile aux activités commerciales au début du troisième millénaire. Il est maintenant clair que les objectifs du développement durable ne peuvent être atteints sans la contribution du secteur des affaires par le biais d'initiatives de responsabilité sociale.

Mots clés: Développement durable ; responsabilité sociale ; secteur des affaires ; Parties prenantes ; environnement et société.

* Corresponding author, e-mail: djessamed@yahoo.fr

مقدمة

كثر النقاش في السنوات الأخيرة حول الاستدامة، والاقتصاد والبيئة والمجتمع، فكانت المناقشات واسعة جدا وغير محددة، خاصة في اقتصاديات التنمية وإدارة الأعمال. فقد كانت التنمية المستدامة، على مدى العقود الماضية، وفي كثير من الأحيان مصنفة كقضية بيئية. وأكثر من ذلك، فإن التنمية وفقا للمفهوم المحدود هي النمو الاقتصادي، مشيرة في ذلك إلى النمو الذي يعظم ثروة البلدان، ويعرض في نفس الوقت الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي والبيئات الطبيعية للخطر. وخلال العقود الماضية أصبح من الواضح أن القضايا الاقتصادية والبيئية لا يمكن فصلها عن الشواغل الاجتماعية، ولكن إدماج هذه المجالات ليس بالسهل، خاصة من الناحية العملية، إذ يحتاج ذلك إلى نموذج جديد للتنمية. فقد كان تحقيق التنمية المستدامة يركز في البداية بشكل كلي على عمل الحكومات، ثم تحول التركيز من مسؤولية الدول إلى مسؤولية الجهات الفاعلة المتعددة خلال التسعينات. ولكن وفي بداية الألفية الثالثة ظهر قطاع الأعمال كعامل رئيسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

فقد أدت العولمة إلى نمو الشركات المتعددة الجنسيات بشكل كبير، فاقت القوة الاقتصادية للكثير منها اقتصاديات العديد من الدول، ما يعني أنها تترك أثرا كبيرا من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المجتمعات المحلية التي تعمل فيها. ومع الإخفاقات التي منيت بها شركات كبيرة في بداية الألفية الجديدة، أجبر مجتمع الأعمال التجارية على زيادة فعالية وشفافية الممارسات المتبعة في مجال إدارة الشركات. وأصبحت مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات، التي تمثل التزام من جانب الشركات بالإسهام في التنمية الاقتصادية المستدامة والعمل مع الموظفين وأسرتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع على تحسين نوعية الحياة سمة أساسية في ممارسات هذه الشركات، حيث أصبحت المسؤولية الاجتماعية شيئا فشيئا من الممارسات الأساسية في ثقافة هذه الشركات، والتي تؤدي إلى نطاق جديد للشراكة بين القطاعات العامة، والخاصة، وغير الربحية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

إن هذه الورقة البحثية تبحث عن مدى قرب نظرية التنمية المستدامة ونظرية المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال طرح السؤال الرئيسي الآتي:

ما طبيعة العلاقة بين نظرية التنمية المستدامة ونظرية المسؤولية الاجتماعية للشركات؟

- أما أهداف البحث فيمكن إيجازها في الآتي:
- إعطاء نهج موحد لكلا المفهومين، التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات؛
 - تحديد العلاقة بين كلا النظريتين بناء على الركائز الرئيسية للتنمية المستدامة؛
 - إبراز العلاقة العملية بين المفهومين.

للإجابة على السؤال المطروح، والإلمام بجوانب الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لعرض ومناقشة المفاهيم، وتحليل العلاقة نظريا وعمليا بين كل من مفهوم التنمية المستدامة ومفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات. وذلك من خلال عرض المحاور الآتية:

1. المحور الأول: مفاهيم أساسية للمسؤولية الاجتماعية للشركات

1- مفهوم المسؤولية الاجتماعية

يعود ظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية إلى سنة 1953⁽¹⁾ أين أصدر الأمريكي H.Bowel كتاب بعنوان: "Social Responsibilities of the Businessman"، حيث استخدم المسؤولية الاجتماعية لوصف إجراءات دمج الشركات للقضايا الاجتماعية والبيئية في قراراتها، أهدافها، وعملياتها.

وقد شهد تعريف المسؤولية الاجتماعية تغييرات جوهرية على مر الزمن، ولا يزال يتطور مع تطور المجتمع وتوقعاته. وحتى الآن لا يوجد تعريف موحد، أو توافق في الآراء بشأن قائمة نهائية للقضايا التي يشملها، إلا أنه هناك قاسم مشترك بين أكثرية التعاريف حيث تدرج بموجبه الشركات القضايا الاجتماعية والبيئية في الأنشطة والسياسات الخاصة بأعمالها التجارية قصد تحسين أثرها في المجتمع⁽²⁾. ولأغراض أكاديمية ولتحسين فهم هذا البحث من المهم ذكر أهم التعاريف المقبولة وأكثرها.

1-1- تعريف مجلس الأعمال للتنمية المستدامة

المسؤولية الاجتماعية هي التزام مستمر من قبل قطاع الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وكذلك تحسين الظروف المعيشية للقوى العاملة وأسرهم، فضلاً عن المجتمع المحلي والمجتمع ككل⁽³⁾. وعليه فالمسؤولية هنا تتعلق ببناء القدرات من أجل سبل العيش المستدامة، واحترام الاختلافات الثقافية، وإيجاد الفرص التجارية في بناء مهارات الموظفين والمجتمع والحكومة.

1-2- تعريف البنك الدولي

هي التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد⁽⁴⁾. وقد حدد البنك الدولي معايير مسؤولية المنظمات اتجاه المجتمع في: الإدارة والأخلاق الجيدة للشركة؛ واجبات المنظمة اتجاه العاملين والبيئة؛ ومساهمتها في التنمية الاجتماعية.

1-3- تعريف المفوضية الأوروبية للمسؤولية الاجتماعية

المسؤولية الاجتماعية مفهوم تقوم الشركات بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي⁽⁵⁾. وتركز المفوضية على فكرة أن المسؤولية الاجتماعية مفهوم تطوعي لا يستلزم سن القوانين أو وضع قواعد محددة تلتزم بها الشركات للقيام بمسؤوليتها اتجاه المجتمع. وحسب المفوضية فإن المسؤولية الاجتماعية تسمح للشركات - مهما كان حجمها - بالتعاون مع شركائها بالمساهمة في التوفيق بين الطموحات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وعليه فهي تمثل مساهمة قطاع الأعمال في التنمية المستدامة⁽⁶⁾.

ويمكن القول أنه حتى الوقت الراهن لم يتم تعريف المسؤولية الاجتماعية بشكل محدد وقاطع يكتسب بموجبه قوة إلزام قانونية وطنية أو دولية، ولا تزال هذه المسؤولية في جوهرها أدبية ومعنوية، أي أنها تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها الطوعية الاختيارية. فالمسؤولية الاجتماعية للشركات تمثل إجراءات طوعية للشركات لتحسين الرعاية الاجتماعية والحالة الاقتصادية والبيئة من خلال مشاريع مخطط لها استراتيجياً تضمن فوائد مستدامة لأصحاب المصلحة والمجتمع⁽⁷⁾، وعليه فهي تعكس مساهمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة، مع التأكيد

على أهمية أخلاقيات الأعمال في ممارسة النشاط الاقتصادي والمساهمة في تنمية المجتمع.

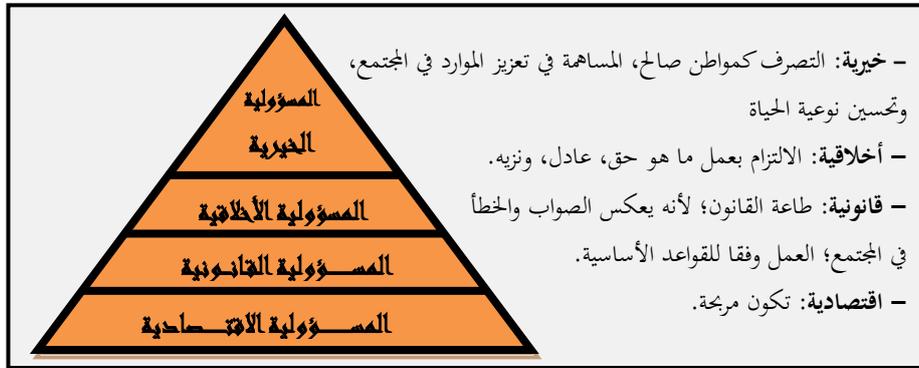
وقد تعددت المصطلحات المتعلقة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث يتداخل مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات مع مجموعة من المفاهيم مثل أخلاقيات العمل، والأعمال الخيرية للشركات، مواطنة الشركات، الاستدامة والمسؤولية البيئية⁽⁸⁾. وعلى الرغم من تعدد هذه المصطلحات، إلا أنها في النهاية تنصب على مساهمة الشركات في تحمل مسؤوليتها اتجاه أصحاب المصالح من حملة أسهم وموردين وموزعين وعملاء، والعاملين وأسرهم والبيئة المحيطة والمجتمع المحلي والمجتمع ككل.

2- أبعاد المسؤولية الاجتماعية

في دراسته لتطور تعاريف المسؤولية الاجتماعية للشركات أكد (Lei 2011) أن مجال التركيز في جميع التعاريف التي تم تحليلها كان الاستدامة والالتزامات الاجتماعية مثل المسؤوليات الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والرعاية. أما (Dahlsrud 2008) وعند تحليله لـ 37 استخدمها الباحثون لتعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات، خلص أنها تستند إلى خمسة أبعاد: بيئية، اجتماعية، اقتصادية، أصحاب المصلحة وخيرية⁽⁹⁾. وفي دراسة حول تقييم تعاريف المسؤولية الاجتماعية للشركات قام بها شفيق، والتي جاءت كملخص لجميع القضايا المذكورة في التعريفات المختلفة، فقد حدد عشرة أبعاد هي: الالتزام بالمجتمع، وإشراك أصحاب المصلحة، وتحسين نوعية الحياة، والتنمية الاقتصادية، والممارسات التجارية الأخلاقية، والالتزام بالقانون، والطوعية، وحقوق الإنسان، وحماية البيئة، والشفافية والمساءلة⁽¹⁰⁾.

وبرغم تعدد الأبعاد التي تعرض إليها الكثير من الباحثين مع تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية، فإن الأبعاد التي تطرق إليها Carroll في هرم المسؤولية الاجتماعية لا تزال تحظى ولحد الآن بالقبول والاحترام لدى الباحثين، ويميز Carroll بين أنواع مختلفة من المسؤوليات التنظيمية يمكن بيانها في الشكل الآتي:

الشكل رقم (2): هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية



Source: Carroll A.B. (1991). *The pyramid of corporate social responsibility: toward the moral management of organizational stakeholders*, *Business Horizons*, vol. 34, issue 4, p 42.

يرى كارول أن مؤسسات الأعمال هي وحدات اقتصادية أساسية في المجتمع، وظيفتها الرئيسية هي الوظيفة الاقتصادية، فتكون بذلك المسؤولية الاقتصادية هي المسؤولية الأساسية، وهو ما يعكس جوهر الشركة كمنظمة أعمال ربحية. ثم تندرج المسؤوليات الأخرى التي تضطلع بها في شكل هرمي من المهم إلى الأقل أهمية. فتكون المسؤولية القانونية الأكثر أهمية بعد المسؤولية الاقتصادية، فالأخلاقية، ثم الخيرية⁽¹¹⁾.

3- مبادئ المسؤولية الاجتماعية

3-1- الاستدامة Sustainability

تتعلق الاستدامة بأثر الإجراءات المتخذة في الوقت الحالي على الخيارات المتاحة في المستقبل، إذا ما استخدمت الموارد في الوقت الحاضر، فهذا يعني أنها لن تصبح متاحة للاستخدام في المستقبل، وهذا أمر يثير القلق إذا كانت كمية الموارد محدودة. ولكن الشاغل الأكثر إلحاحاً هو أنه كلما استنفدت الموارد فإن تكلفة الحصول على الموارد المتبقية تميل إلى الزيادة، ومن ثم فإن التكاليف التشغيلية للمنظمات تميل إلى الزيادة أيضاً، وبالتالي فإن الاستدامة تعني ضمناً أن المجتمع يجب ألا يستخدم مورداً أكثر مما يمكن تجديده، أي أن تدابير الاستدامة تعني النظر في المعدل الذي تستهلكه المنظمة للموارد فيما يتعلق بالمعدل الذي يمكن فيه إعادة تجديدها⁽¹²⁾.

3-2- المساءلة Accountability

تتعلق المساءلة بمنظمة تعترف بأن أعمالها تؤثر على البيئة الخارجية، وبالتالي تتحمل المسؤولية عن آثار أعمالها. ومن ثم، فإن هذا المفهوم ينطوي على كشف المنظمة وبشكل منظم للجهات المنحكمة والسلطات القانونية والأطراف المعنية بطريقة واضحة وحيادية وأمينية وإلى حد ملائم السياسات والقرارات والإجراءات التي تتحمل مسؤوليتها بشكل مباشر، وآثارها المتوقعة على الرفاهية المجتمعية وعلى التنمية المستدامة⁽¹³⁾.

إن أن هذا القبول للمسؤولية يمثل اعترافاً بأن أصحاب المصلحة الخارجيين يتمتعون بسلطة التأثير على الطريقة التي تتخذ بها المنظمة تلك الإجراءات، ودورها في تقرير ما إذا كانت هذه الأعمال يمكن تبريرها أم لا، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي التكلفة بالنسبة لكل من المنظمة وأصحاب المصلحة الآخرين⁽¹⁴⁾.

3-3- الشفافية Transparency

الشفافية كمبدأ، تعني أن الأثر الخارجي لأعمال المنظمة يمكن التحقق منه من التقارير التي تقدمها، أي إفصاح المنظمة على نحو واضح ودقيق وتام عن سياساتها وقراراتها وأنشطتها بما في ذلك التأثيرات المعروفة والمحتملة على البيئة والمجتمع⁽¹⁵⁾. وتتسم الشفافية بأهمية خاصة لأصحاب المصلحة الخارجيين، حيث يفتقر هؤلاء إلى المعلومات الأساسية مقارنة بأصحاب المصلحة الداخليين، ومن ثم يمكن اعتبارها جزءاً من عملية الاعتراف بالمسؤولية من جانب المنظمة عن الآثار الخارجية لأعمالها، كما أنها جزءاً من عملية نقل السلطة إلى أصحاب المصلحة الخارجيين.

4- خصائص الأساسية للمسؤولية الاجتماعية

تمثل خصائص المسؤولية الاجتماعية للشركات السمات الأساسية للمفهوم، التي تمثل النقاط الرئيسية التي تركز حولها التعريفات الأكاديمية وممارسات المسؤولية الاجتماعية.

4-1- الطوعية Voluntary

عادة ما تتمحور المسؤولية الاجتماعية حول الأنشطة التطوعية التي تتجاوز تلك المنصوص عليها في القانون. وعلى الرغم من أن بعض المنظمات والحكومات تركز في تعريفها للمسؤولية باعتبارها امتثالاً قانونياً، إلا أننا نجد أن العديد من الشركات هي الآن أكثر استعداداً للنظر في مسؤوليات تتجاوز الحد الأدنى القانوني⁽¹⁶⁾.

2-4- Internalizing or managing externalities استيعاب أو إدارة العوامل الخارجية

تشير العوامل الخارجية في المسؤولية الاجتماعية إلى الآثار الجانبية الإيجابية والسلبية للسلوك الاقتصادي التي يتحملها الآخرون، والتي لا تؤخذها الشركة في الحسبان في عملية صنع القرار، ولا تدرج في سعر السوق للسلع والخدمات (17). وبما أن الشركات تعمل في البيئة والمجتمع في شكل متكامل، فعليها أن تأخذ في الاعتبار تأثير عملياتها على كليهما، وبأن يكون تأثيرها إيجابياً. و يفضل البعض في هذه النقطة استخدام مصطلح "المواطنة الجيدة للشركات" (18).

وقد تجبر القوانين الشركات على استيعاب تكلفة هذه العوامل مثل غرامات التلوث، ولكن تظل المسؤولية الاجتماعية النهج الطوعي الأكثر صلاحية لإدارة العوامل الخارجية. وتتناول الكثير من أنشطة المسؤولية مثل هذه العوامل الخارجية، بما في ذلك إدارة انتهاكات حقوق الإنسان في القوى العاملة، والتقليل من انبعاثات الكربون، والحد من الآثار الصحية للمنتجات السامة أو الخطيرة، وما إلى ذلك.

3-4- Multiple stakeholder orientation توجيه أصحاب المصلحة المتعددين

تشمل المسؤولية الاجتماعية للشركات النظر في مجموعة من المصالح والآثار بين مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة المختلفين بخلاف المساهمين. وإن اعتماد الشركات على مختلف أصحاب المصلحة الآخرين مثل المستهلكين والموظفين والموردين والمجتمعات المحلية من أجل البقاء والازدهار، يعني أنهم لا يتحملون مسؤوليات اتجاه المساهمين فقط. وبما أن جميع أصحاب المصلحة المعنيين يهتمون بالسلوك المسؤول للشركات، فإن مصطلح مسؤولية الشركة قد تم استخدامه مؤخرًا بدلا من المسؤولية الاجتماعية للشركات لأن تأثيره يكون على نهج أوسع نطاقاً (19).

4-4- مواعنة المسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية

في حين أن المسؤولية الاجتماعية تدور حول تجاوز التركيز الضيق على المساهمين والربحية، نجد الكثير يعتقد أيضا، أنه لا ينبغي أن تتعارض مع الربحية الاقتصادية، وأن الشركات أيضا ينبغي أن تستفيد اقتصاديا من خلال تنفيذ مبادرات المسؤولية الاجتماعية. وقد أثارت هذه الميزة اهتماما كبيرا بالإمكانية التي يمكن أن تستفيد بها الشركات اقتصاديا من المسؤولية الاجتماعية، والطرق الأكثر شيوعا هي تحسين سمعة الشركة. لكن هناك العديد من الطرق الممكنة الأخرى للقيام بذلك، فالشركة التي تثقف الناس في مهن مختلفة قد يكون لها ميزة في توظيف الأكثر موهبة للمناصب، كما يمكن للشركة تغيير خط إنتاجها إلى نهج أكثر صداقة للبيئة، إذ يمكن القيام بذلك عندما تضطر إلى تجديد خط الإنتاج على أي حال، وليس عندما تجبرهم القوانين على فعل ذلك، وبهذه الطريقة يمكن للشركة تجديد خط إنتاجها مرة واحدة بدلا من مرتين، وبالتالي، اقتصادها للكثير من المال (20).

5-4- الممارسات والقيم Practices and values

من الواضح أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تتعلق بمجموعة معينة من الممارسات التجارية والاستراتيجيات التي تعالج القضايا الاجتماعية، ولكنها أكثر من ذلك بالنسبة لكثير من الناس، فهي فلسفة أو مجموعة من القيم التي تدعم هذه الممارسات والاستراتيجيات (21). هذا المنظور هو واضح في المبادرات المجتمعية التي تَمَنُّ التقاليد والممارسات الثقافية لمجتمعاتهم المحلية. وخلص Durate في دراسته للعلاقة بين القيم الشخصية ومبادرات المسؤولية الاجتماعية، إلى أنها تشير إلى واجب الإدارة للنظر والاستجابة لقضايا تتجاوز المتطلبات الاقتصادية والقانونية للمنظمة بما

يتمشى مع القيم الاجتماعية والبيئية، وأن المثل العليا والمعتقدات الأخلاقية للمديرين - لا سيما القيم- تؤدي دورا هاما في قراراتهم، حيث تسهم قيمهم الشخصية في خلق "ثقافات المسؤولية الاجتماعية" والحفاظ عليها في منظماتهم، أي الثقافات التنظيمية التي تركز على ضمان الاستدامة البيئية والاجتماعية(22).

6-4- ما وراء الأعمال الخيرية Beyond philanthropy

في بعض مناطق العالم، المسؤولية الاجتماعية للشركات متكونة أساسا من الأعمال الخيرية. لكن الجدل الحالي الذي يميل إلى التأكيد - وبشكل قاطع - على أن المسؤولية الاجتماعية "الحقيقية" هي أكثر من مجرد أعمال خيرية ومشاريع مجتمعية، أصبح يبحث عن كيفية تأثير عمليات الشركة بأكملها على المجتمع(23). وهذا يشمل جميع وظائف الأعمال الأساسية. وبذلك تمتد المسؤولية الاجتماعية إلى ما وراء الأعمال الخيرية بسبب قابليتها لتكون أداة أو استراتيجية لتلبية توقعات أصحاب المصلحة وتحقيق الأهداف التنظيمية، وتستند هذه الرؤية على فكرة أن المسؤولية الاجتماعية تحتاج إلى تعميمها في الممارسة التجارية العادية بدلا من تركها ببساطة إلى النشاط الخيري، أي أن الفكرة ينبغي أن تكون متكاملة في الشركة بأكملها ومبنية "Built in" على الأعمال الأساسية للشركة، وليس مجرد مشروع جانبي انسحب "Bolted on" على الشركة(24).

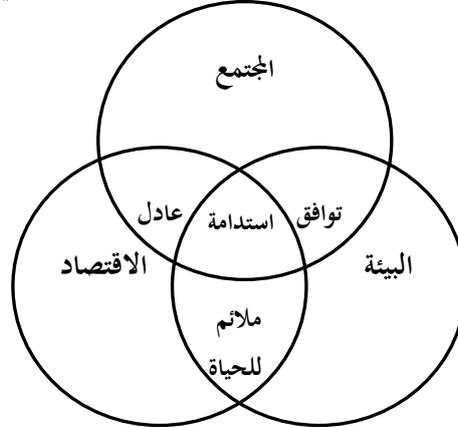
II. المحور الثاني: التنمية المستدامة

1- مفهوم التنمية المستدامة

حددت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية في تقرير "مستقبلنا المشترك" الذي نشر أثناء سنة 1987، مفهوم التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة"(25). وفي حين أن هذه الفكرة تشير أساسا إلى الشواغل البيئية، فإنها تعتبر الآن نتيجة لتقارب ثلاثة عوامل تشكل الركائز الثلاث للتنمية المستدامة(26):

1. حماية البيئة، بما في ذلك مكافحة التلوث؛
2. التنمية الاجتماعية، بما في ذلك الدفاع عن حقوق الإنسان؛
3. النمو الاقتصادي، بما في ذلك تعزيز أخلاقيات العمل.

ومفهوم التنمية المستدامة الآن له معنى أوسع وأعمق من معناه الأساسي؛ إذ يفترض التوفيق بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة. وإذا اعتبر أن هذه الركائز تمثل دوائر متداخلة ذات أحجام متساوية، نجد أن منطقة التقاطع تمثل الاستدامة أو رفاهية الإنسان. فكلما اقتربت هذه الدوائر بعضها من بعض، شريطة أن تكون متكاملة لا متناقضة، ازدادت منطقة التقاطع وكذلك رفاهية الإنسان. ويمكن توضيح هذه الفرضية وهذه المكونات الثلاثة بيانيا كما يلي:



Source: Peter, H. et Jacquemet, M.G. (2015). CSR, Sustainable Development et Corporate Governance :quelles corrélations ?, Revue suisse de droit des affaires et du marché financier, vol. 3, p176.

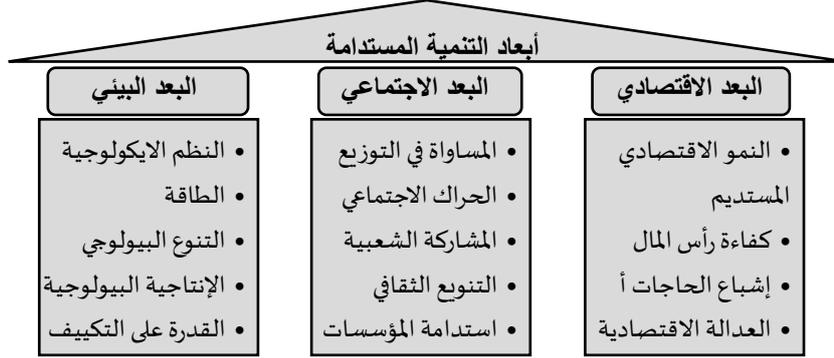
وبناء على تعريف التنمية المستدامة، فإنه يمكن، يمكن إبراز النقاط الرئيسية التي تحدد جوهر هذا المصطلح:

- التركيز على تلبية الاحتياجات: ولا سيما الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم، التي ينبغي إيلاء الأولوية العليا لها.
- التركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية: والتي ينبغي إدماجها لتحقيق الأهداف، وينبغي أن تكون متوازنة كركائز مترابطة للتنمية المستدامة.
- التركيز على القيم الأخلاقية: يمكن اكتشاف العديد من القيم والنهج الأخلاقية في مفهوم التنمية المستدامة، فالإنصاف مهم فيما يتعلق بتوزيع أو تقاسم الفرص الإنمائية، كما أن النمو وفقا لهذا المفهوم هو النمو الذي يقلل من الفقر والحرمان، ويعزز الأمن والحرية والإنصاف والمشاركة والتمكين، ويحقق العدالة في توزيع المنافع.
- التركيز على حقوق الإنسان: فالإنسان هو محور التنمية المستدامة، وعلى أساسه جرى التأكيد على أهمية الحرية والسلام والأمن واحترام جميع حقوق الإنسان، ومن ضمنها الحق في التنمية والحق في مستوى معيشي لائق، بما يشمل الحق في الغذاء وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والالتزام العام بإقامة مجتمعات ديمقراطية عادلة من أجل تحقيق التنمية⁽²⁷⁾.
- التركيز على التعاون: التنمية المستدامة تتطلب الاشراف الهادف والمشاركة الفعلية لكافة الفئات الرئيسية: النساء والأطفال والشباب، والشعوب الأصلية، والمنظمات غير الحكومية، والسلطات المحلية، والعمال ونقابات العمال، وقطاع الأعمال والصناعة، والأوساط العلمية والتكنولوجية، والمزارعون، والمؤسسات، والمهاجرين، إضافة إلى العائلات وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة⁽²⁸⁾.

2- أبعاد التنمية المستدامة

لا تقتصر عبارة التنمية المستدامة على الجانب البيئي فحسب، بل تتعداها لتشير إلى مجموعة واسعة من القضايا متعددة الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة والمجتمع. وهذه العناصر الثلاثة الأخيرة تشكل الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة، وهي أبعاد لا مترابطة ومتداخلة ومتكاملة ولا يجوز التعامل معها بمعزل عن بعضها البعض، لأنها جميعا تتركس مبادئ وأساليب التنمية المستدامة. ويمكن بيان العناصر التي تتكون منها الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة في الشكل الآتي:

الشكل (2): أبعاد التنمية المستدامة



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: عثمان، محمد غنيم؛ أبوزنط، ماجدة. إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة، مجلة دراسات، المجلد 35، ع 1، الجامعة الأردنية، عمان، 2008، ص 177.

III. المحور الثالث: العلاقة بين التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية

1- العلاقة بين مفهومي المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة

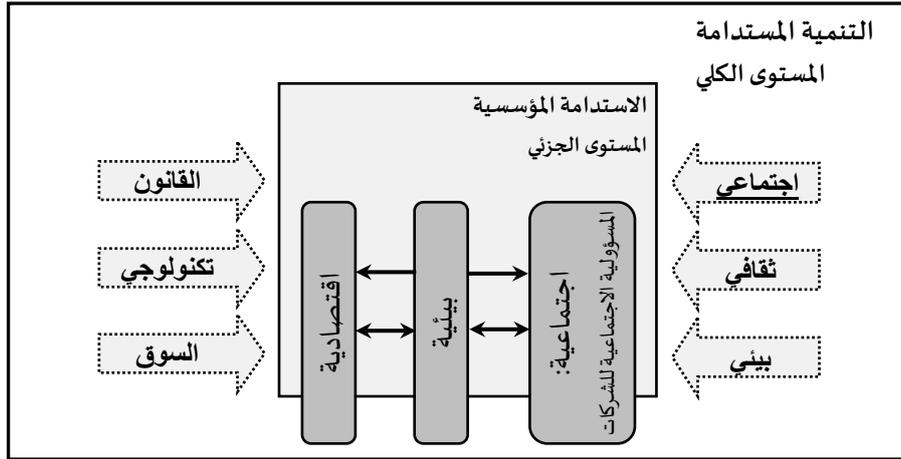
إن مفهومي المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة مرتبطان ارتباطا وثيقا، فالحديث عن شركة مسؤولة اجتماعيا يعني الحديث عن شركة تأخذ بعين الاعتبار التنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية دون تفضيل، أي تقييم أدائها وفقا لمعايير ما يعرف "الخط الثلاثي الأساسي Triple Bottom Line" (29). ويعبر عن ذلك مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة الذي ينظر إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها الوسيلة التي تفي بها الشركات بالتزاماتها اتجاه القضايا التي تثيرها اليوم المسألة الحاسمة المتعلقة بالتنمية المستدامة (30). كما يرى الاتحاد الأوروبي أن المسؤولية الاجتماعية للشركات هي نتيجة طبيعية للتنمية المستدامة، وواحدة من تعريفات المسؤولية الاجتماعية للشركات التي اعتمدها هي بالضبط التي تقدم المسؤولية الاجتماعية للشركات باعتبارها مساهمة الشركة في التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من اتفاق الباحثين على وجود علاقة وثيقة بين المفهومين، إلا أن الاختلاف لا يزال لحد الآن حول طبيعتها. وفي دراسة لـ (Ebner & Baumgartner) (2006) شملت تحليل 43 مقالة حول المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة لإدراك نوعية العلاقة بينهما، توصل الباحثان أن هناك أربع مجموعات من الرؤى. ترى المجموعة الأولى التي تستخدم مصطلح استدامة الشركات بدلا من المسؤولية الاجتماعية، أنها وليدة متطلبات التنمية المستدامة وهي تمثل التنمية المستدامة نفسها (أبعادها) لكن على مستوى الشركات. أما المجموعة الثانية فتري أن التزام الشركات بتقديم برامج للمجتمع مع مراعاة الاعتبارات الاجتماعية والأخلاقية، كفيل بخلق ثقافة التنمية المستدامة، وأن خلق هذه الثقافة مرهون بتطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية، أي أن المسؤولية الاجتماعية هي مدخل لتحقيق التنمية المستدامة. مقابل ذلك فالمجموعة الثالثة ترى أن المفهومين على درجة عالية من الترابط والتقارب بحيث يصعب الفصل بينهما، إذ تمثل المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة على مستوى الشركات مع التركيز بشكل خاص على القضايا والأهداف المتعلقة بها، باعتبار أن التنمية المستدامة هي المبرر الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية وأساسها. أما المجموعة الرابعة فتعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية مرادفا لمفهوم التنمية المستدامة (31).

ويمكن القول أن هناك تقارب كبير بين مفهومي التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية، فالأول يعني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المستوى العالمي، بينما يعني الثاني دمج الجوانب الاجتماعية والبيئية في الأعمال التجارية. وإن كان الكثير من متطلبات التنمية المستدامة تجد تطبيقاتها في المسؤولية الاجتماعية، فهذا يعني أن هذه الأخيرة تمثل شكل من أشكال المساهمة في التنمية المستدامة إن لم نقل أنها تمثل أهم أدواتها.

يوضح الشكل أدناه الإطار المقترح الذي تحدده Brundtland ونموذج الخط الثلاثي الأساسي كمفهوم أخلاقي يقدم أفكارًا تتعلق بالتوجيه المستدام على المستويين الكلي والجزئي.

الشكل (3): العلاقة بين التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات



Source: Pranjali, Bhagwat (2011). Corporate Social Responsibility and Sustainable Development, Proceedings of the conference on Inclusive and Sustainable Growth, Institute of Management Technology, p8.

يتم ذكر مفهوم التنمية المستدامة على مستوى الشركات باسم الاستدامة المؤسسية والتي تقوم على نفس ركائز التنمية الثلاث، الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، لذلك يطلق على البعد الاجتماعي: المسؤولية الاجتماعية للشركات. ويتأثر توجه الشركات بشأن الاستدامة بشكل خاص بالتأثيرات الخارجية بسبب توجه الاستدامة المحدد على المستوى الكلي(32):

- قانوني / مؤسسي: القوانين وحقوق الإنسان، إلخ.
- التكنولوجية: التكنولوجيات الجديدة.
- السوق: الموردين والمنافسين والعملاء.
- المجتمع: المنظمات غير الحكومية، والمجتمع.
- الثقافة: المواقف والسلوك.
- البيئة: الطبيعة، توفر الموارد.

وعليه فإن المجتمع لا يؤثر على الشركة فحسب، بل إن تطبيق الاستدامة المؤسسية في الشركات له أيضًا آثار إيجابية على المجتمع على المدى الطويل، كما هو موضح في الأعمدة الرمادية التي تصل إلى المنطقة البيضاء من الشكل.

2- العلاقة بين التنمية المستدامة والمسؤولية من خلال مؤتمرات الأمم المتحدة
 بغية إيجاد العلاقة بين التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات، سوف نحاول أولاً تحليل محتوى وثائق مؤتمرات الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ويلخص الجدول (1) الطريقة التي ظهر بها مجال الأعمال في الوثائق التي تتناول التنمية المستدامة، ويمكن أن نرى بوضوح أن الدور الحاسم للمؤسسات في أداء التنمية المستدامة لم يظهر إلى غاية التسعينات، بينما ظهر مصطلح مسؤولية الشركات في وثائق الاستدامة في نهاية العقد. وفي العقد الأول من القرن 21، ظهرت المساهمة في التنمية المستدامة وتم التأكيد عليها بوصفها واجبا للشركات ومن متطلبات المسؤولية الاجتماعية للشركات والمساءلة.

ومن الواضح أن تركيز المسؤولية في تحقيق التنمية المستدامة قد تحول من مسؤولية الدول إلى مسؤولية الجهات الفاعلة المتعددة. وقد حظي دور الشركات - الشركات الكبيرة والمشاريع الصغيرة - بتركيز خاص وأصبح نقطة انطلاق للتنمية المستدامة، وقد كان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (مؤتمر قمة الأرض) الذي عقد في ريو سنة 1992 أول معلم هام يهدف إلى تعزيز دور المجموعات الرئيسية في التنمية المستدامة.

الجدول (1): مؤتمرات الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

السنة	المؤتمر والقمة
1972	مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية (مؤتمر ستوكهولم): التركيز على واجبات الدول، والإشارة فقط إلى السلوك المسؤول من قبل الأفراد والمؤسسات والمجتمعات المحلية في حماية وتحسين البيئة في بعدها الإنساني الكامل.
1987	تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية - مستقبلنا المشترك (برونتلاند): إشارة إلى مسؤولية الشركات الخاصة، من الشركات الفردية إلى الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات، التي تتمتع بقوة اقتصادية أكبر من تلك التي تملكها العديد من البلدان.
1992	مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية - قمة الأرض (ريو): التركيز على دور المجموعات الرئيسية، الأعمال والصناعة، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية. تؤدي المشاريع الكبيرة والصغيرة دوراً حاسماً في التنمية المستدامة.
1997	برنامج عمل بريادوس (بريادوس): الالتزام والمشاركة النشطة من الأعمال والصناعة. وينبغي دعم أنشطة التنمية المستدامة بقروض المشاريع الصغيرة على مستوى المجتمع المحلي.
2002	الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لاستعراض وتقييم وتنفيذ جدول أعمال القرن 21 (نيويورك): مسؤولية الشركات ومشاركتها مهمة للغاية، وينبغي لها أن تشجع الاستهلاك وتطبق التكنولوجيات الأكثر استدامة.
2004	مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (قمة جوهانسبرغ): التركيز على المسؤولية الجماعية. إذ على الشركات الكبيرة والصغيرة واجب المساهمة في التنمية المستدامة، وهناك حاجة إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات والمساءلة.
2012	مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة "المستقبل الذي نصبو إليه" - ريو 20+ : يتطلب المشاركة النشطة من جميع المجموعات الرئيسية على جميع المستويات. أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات والممارسات التجارية المسؤولة.
2015	قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2015 (نيويورك): يجب أن يساهم قطاع الأعمال في التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها في إطار الشراكة العالمية.

Source: Behringer & Szegedi (2016). The Role Of CSR In Achieving Sustainable Development – Theoretical Approach, European Scientific Journal August 2016 edition vol.12, No.22, p16.

أظهر مؤتمر جوهانسبرغ (2002) تحولا جوهريا بعيدا عن قضايا البيئة نحو التنمية البشرية والاقتصادية بسبب الأهداف الإنمائية للألفية. حيث حدث فرق كبير بين وجهة نظر مؤتمر ريو 1992 وجوهانسبرغ 2002، بزيادة وجود قطاع الأعمال والاهتمام به، وحث الشركات بالالتزام الحقيقي اتجاه التنمية المستدامة. وقد جاء في المؤتمر حول دور الشركات قول كوفي عنان: "نحن لا نطلب من الشركات القيام بشيء مختلف عن أعمالهم العادية؛ نحن نطلب منهم القيام بأعمالهم العادية بشكل مختلف"⁽³³⁾، وفي هذا إشارة واضحة إلى المسؤولية الاجتماعية كنهج جديد لنموذج الأعمال، حيث ينبغي إدماج التنمية المستدامة في استراتيجيات وبرامج الشركات.

أما مؤتمر ريو 20+ فقد اعترف بالحاجة إلى دمج الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مع الاعتراف بصلاتها المشتركة، من أجل تحقيق التنمية المستدامة في كل أبعادها. وأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ التنمية المستدامة يحتاج إلى مشاركة نشطة من جانب قطاعي الأعمال والصناعات العام والخاص على السواء، مع مراعاة أهمية تحلي الشركات بالمسؤولية الاجتماعية، واتباع ممارسات الأعمال المسؤولة، كتلك الممارسات التي يشجعها الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، استدامة الشركات والإبلاغ، والتحسين المستمر للمساءلة والشفافية⁽³⁴⁾. وقد استمر هذا التأكيد على دور قطاع الأعمال في الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة في مؤتمر نيويورك 2015 الذي جاء بخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

3- الصلة العملية بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة

الدوافع الرئيسية للتنمية المستدامة في البداية - وربما لا تزال - كانت المنظمات الدولية، ولا سيما الأمم المتحدة، فضلا عن العديد من المنظمات غير الحكومية الناشطة في هذا الميدان. ولكن الفكرة تسير في طريقها على مستوى الدولة، وقد تبنت بعض البلدان الآن مبادئ معينة في تشريعاتها، وأحيانا حتى في دستورها. ومما لا شك فيه أن تنامي قطاع الأعمال هو من حوّل التركيز عن من ينبغي أن يعمل لصالح التنمية المستدامة، من مسؤولية الحكومات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في التسعينات، إلى مسؤولية مجال الأعمال التجارية في بداية الألفية الثالثة. حيث أدت العولمة إلى عالم تضاهي فيه القوة الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسيات قوة الدول، بل أن نمو العديد من الشركات فاق اقتصادات الدول، واستنادا إلى بيانات البنك الدولي و Fortune Global 500 لسنة 2015 من أصل أكبر 100 كيان اقتصادي - بلدان وشركات- في العالم، 69 منها شركات، فيما كان عدد البلدان 31⁽³⁵⁾.

إن تنامي قطاع الأعمال بهذا الشكل، لا سيما الشركات الكبيرة، يعني أن تحقيق أهداف الاستدامة يقع على عاتق هذا القطاع وبشكل كبير، لأنه هو من يواجه، أولا ومباشرة، تحديات اجتماعية أساسية مثل الحفاظ على الموارد الطبيعية، والحد من الانبعاثات الغازية، وخلق الوظائف والحفاظ عليها، وضمان القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية، فضلا عن تعزيز الشفافية وأخلاقيات السوق. وبالنظر إلى قوة الشركات ونفوذها على المجتمع المدني الذي تزدهر فيه، فمن الواجب أن تتحمل مسؤولياتها المجتمعية، وبهذا المعنى، كثيرا ما يتوقع منها أن تسهم في خلق مجتمع أفضل، والأكثر من ذلك عندما تزدهر اقتصاديا. وأخيرا، ويعيدا عما يعتبر الآن في الغالب ضرورة أخلاقية، فإن وجودها، على المدى الطويل بأي حال من الأحوال

(مصلحتها الخاصة) يتوقف على استدامة الموارد التي تستغلها، وهو الاستغلال الذي يستند في الواقع إلى موافقة ضمنية من المجتمع.

وبعبارة أخرى، فإن الشركات قادرة على الاستمرار في أعمالها لأن الدول (المجتمعات) هي التي تسمح بوجودها. ولمواصله الاستفادة من هذه الشرعية المجتمعية، ينبغي لها أن تشارك ليس في التنمية الاقتصادية فقط، وإنما في التنمية الاجتماعية للمجتمعات المحلية، مع الحفاظ - في الوقت نفسه - على مصالحهم، أي البيئة التي تعمل فيها⁽³⁶⁾. وهذا ينطوي على التطوير والحفاظ على حوار وثيق مع مختلف أصحاب المصلحة، وخاصة في هذه الحالة، مع السلطات العامة والسلطات المحلية. ولذلك يجب على الشركات أن تحدد المخاطر والتحديات - على المدى القصير والمتوسط والطويل - المتعلقة بأعمالها، ومن المرجح أن تؤثر على أصحاب المصلحة الرئيسيين، وتحقيقاً لهذه الغاية يجب عليها أن تتبنى حلول منصفة ومسؤولة وملموسة.

وفي مواجهة هذه التحديات الجديدة التي يثيرها الوعي بمتطلبات التنمية المستدامة، يجب على الشركات دائماً أن تدمج على نحو مكثف في اختياراتها وسلوكها الشواغل البيئية والاجتماعية والأخلاقية، وهذا التكامل ينطوي حتماً على تطوير استراتيجيات عمل جديدة بما في ذلك المسؤولية الاجتماعية للشركات، بحيث ينبغي أن تؤدي استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تتطلب حواراً مستمراً بين صناع القرار في الشركات وأصحاب المصلحة إلى⁽³⁷⁾:

- احترام ورعاية المجتمع؛
- تحسين نوعية الحياة البشرية؛
- تغيير المواقف والممارسات الشخصية؛
- تمكين المجتمعات المحلية من رعاية بيئاتها الخاصة؛
- توفير إطار عالمي لإدماج التنمية؛
- إنشاء تحالف عالمي.

وكل هذا يؤدي إلى خلق قيمة طويلة الأجل للشركة، وأصحاب المصلحة، والمجتمعات التي تعمل فيها. ومع ذلك، من المهم أن نلاحظ أن تنفيذ سياسة المسؤولية الاجتماعية سيؤدي في البداية إلى تكبد الشركة تكاليف إضافية. فقد تضطر الشركة إلى اختيار مدخلات وتقنيات إنتاج أكثر تكلفة لحماية البيئة أو توفير ظروف عمل محسنة، وكلها تستهلك الموارد وتتنقص من الربحية من خلال زيادة تكاليف التشغيل. وقد تتطلب المسؤولية الاجتماعية أيضاً أن تتخلى الشركة عن بعض الفرص التي لا تتفق مع قيمها ومبادئها. لذا يعد وجود مجموعة من القيم والمبادئ والسياسات الواضحة، وآليات قياس الأداء وضمنان المساءلة الداخلية والخارجية أمر بالغ الأهمية لمساهمة الشركات في التنمية المستدامة، وينبغي أن يسعى مديرو الشركات إلى تجاهل التكاليف على المدى القصير والتمسك بمبادرات المسؤولية الاجتماعية نظراً للفوائد على المدى الطويل، سواء للشركة أو المجتمع.

وعلى الرغم من أن سياسات المسؤولية الاجتماعية للشركات ستختلف بين الصناعات وبين الشركات داخل هذه الصناعات، فقد تم تحديد ثلاث مجالات رئيسية تؤثر فيها هذه السياسات⁽³⁸⁾:

- أولاً: تتطلب المسؤولية الاجتماعية تنفيذ أنشطة الأعمال الأساسية المسؤولة اجتماعياً التي تقلل من الآثار السلبية وتحسن الآثار الإيجابية. ويشمل ذلك الامتثال للمعايير الدولية المتعلقة بالبيئة والعمل وحقوق الإنسان، ويمكن

للشركات أيضا أن تكون أكثر استباقية في السيطرة على المخاطر والتكاليف الاجتماعية المرتبطة بأنشطتها.

• **ثانياً:** ينبغي على الشركات أن تضع برامج اجتماعية وبرامج خيرية تركز على الفقر بحيث تصبح مساهماتها في المجتمعات المضيفة والقضايا الاجتماعية جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيتها.

• **ثالثاً:** تتطلب المسؤولية الاجتماعية مشاركة الشركات في حوارات السياسات العامة وبناء المؤسسات بهدف تعزيز بيئة مواتية للأعمال التجارية المربحة والتنمية المستدامة. ويتطلب ذلك إنشاء رابطات تجارية وأعمال تجارية أو شبكات قيادة الشركات التي ستعالج قضايا تتجاوز المصالح التجارية المباشرة.

إن دمج الأعمال في التنمية المستدامة نتج عنه إنشاء العديد من المبادرات الطوعية الهادفة إلى تقييم تأثير الشركات على المجتمع، وذلك بدعم عدد متزايد من القوانين والأنظمة التوجيهية. فأنشأت مبادرة الإبلاغ العالمية والاتفاق العالمي للأمم المتحدة والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، والتي تهدف إلى تعبئة القطاع الخاص وراء أهداف التنمية المستدامة، بإصدار دليل تنفيذ للمؤسسات التجارية بشأن تقييم الأثر، واختيار مؤشرات الأداء الرئيسية وتحديد الأهداف، ومواءمة استراتيجياتها مع أهداف التنمية المستدامة التي تضم 17 هدف و169 غاية، تشمل الأبعاد الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية للتنمية⁽³⁹⁾.

الشكل (4): أهداف التنمية المستدامة 2015-2030



المصدر: موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي <https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar>

إن الاتفاق العالمي للأمم المتحدة الذي تم إطلاقه عام 2000، هو عبارة عن منصة قيادية لتطوير وتنفيذ سياسات وممارسات مؤسسية مسؤولة ومستدامة. وتلتزم الشركات التي تتبنى المبادرة بمواءمة عملياتها واستراتيجياتها حسب عشرة مبادئ تحظى بقبول عالمي في مجال حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد. وهي أكبر مبادرة استدامة اختيارية للشركات حيث وقعت عليها أكثر من 13 ألف جهة من أكثر من 165 بلداً، وتتيح خطة التنمية لما بعد عام 2015 فرصة للشركات لكي تشارك تأثيراً قوياً وإيجابياً على المجتمع، بحيث يمكن للأعمال التجارية المسؤولة أن تقدم دفعة استثنائية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة⁽⁴⁰⁾. وإن رؤية الشركات إلى أهداف التنمية المستدامة على أنها فرصة لإحياء النمو والابتكار التكنولوجي، مما يخلق أوضاعاً مربحة للجميع (للشركات والمجتمع والبيئة)، هو ما أدى إلى انضمام

العديد منها إلى عدة مبادرات مختلفة مثل المبادرات المتعلقة بحقوق الإنسان، الصحة والتعليم، المساواة بين الجنسين، المياه، المناخ، مكافحة الفساد، الإقلال من الفقر والتفاوت، الأغذية والزراعة ... وما إلى ذلك من المبادرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة الجديدة.

وتشير هذه المبادرات إلى أن الشركات تقوم بدور أساسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، واستنادا إلى دراسة استقصائية دولية شملت 2045 من المهنيين المتخصصين في مجال الاستدامة⁽⁴¹⁾، فإن 46% فقط من الشركات في مجال التنمية المستدامة سيشاركون في أهداف التنمية الجديدة. وأكثرها شعبية هي تغير المناخ، و 63% من المجيبين يتعاملون معها، والعمل اللائق والنمو الاقتصادي (52%)، وكذلك الاستهلاك والإنتاج المستدامين (51%). وكانت الشركات أقل مشاركة في: الحد من عدم المساواة (28%)، السلام والعدل والمؤسسات القوية (23%)، الحياة في البر (22%)، القضاء على الفقر (22%)، القضاء التام على الجوع (20%)، والحياة تحت الماء (16%).

خاتمة:

على الرغم من تقارب المفهومين، فقد تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل منفصل عن التنمية المستدامة لفترة طويلة من الزمن، ولم تكن العلاقة صريحة بينها إلا بعد ما تم إدماج قطاع الأعمال كشريك هام ورئيسي في التنمية المستدامة مع بداية الألفية الثالثة. ومما ورد سابقا يمكن استنتاج أن المسؤولية الاجتماعية للشركات هو نموذج الأعمال التجارية التي تعزز مساهمة قطاع الأعمال في التنمية المستدامة من خلال ركائز التنمية نفسها التي قررت لها لجنة برونتلاند، والتمثلة في الحفاظ على التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة.

إن التنمية المستدامة تتطلب من الحكومات والمنظمات الدولية وقطاع الأعمال والجهات الفاعلة والأفراد المساهمة في تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة والتحرك نحو أنماط أكثر استدامة للاستهلاك والإنتاج. ويؤدي قطاع الأعمال دورا رئيسيا في حل تحديات التنمية المستدامة بإبداعها واستثمارها وابتكارها. ويمكن أن يكون قطاع الأعمال -لا سيما الشركات المتعددة الجنسيات- الذي يحترم حقوق العمل والمعايير البيئية والصحية وفقا للمعايير والاتفاقات الدولية، قوة دافعة أساسية للتنمية المستدامة.

وإن كانت العلاقة بين التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات لا تزال على المستوى النظري، إلا أن اعتراف المؤتمرات بالدور الحاسم لقطاع الأعمال من جهة، فإن المبادرات التي تبنتها العديد من الشركات فعليا من جهة ثانية يعكس الدور المتزايد لها في تحقيق التنمية المستدامة من خلال ممارسات المسؤولية الاجتماعية.

المراجع

- (1) Carroll, A.B.(1999), *Corporate social responsibility: Evolution of a definitional construct*, Business & Society, 38 (3), pp 269–270..
- (2) الأونكتاد - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع: الاتجاهات والقضايا الراهنة، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 2004، ص 27.
- (3) World Business Council For Sustainable Development (1998), *Meeting Changing Expectations: WBCSD's first report on corporate social responsibility*, WBCSD Publications, p3.
- (4) World Bank (2005), *Opportunities and Options for Governments to Promote Corporate Social Responsibility in Europe and Central Asia*, Working Paper 35874, Washington, DC: World Bank, p1.
- (5) Commission Européenne (2011), *Nouvelle définition de la RSE*, Publié le 26 octobre 2011 par Julien, <https://responsabilite-sociale.com/2011/10/26/commission-europeenne-nouvelle-definition-de-la-rse/> (2014). *La Responsabilité sociale de l'entreprise : Définitions, théories et concepts*, Centre d'Etudes Bancaires, p2.
- (6) Peter, H. et Jacquemet, M.G. (2015), *CSR, Sustainable Development et Corporate Governance: quelles corrélations ?*, Revue suisse de droit des affaires et du marché financier, vol. 3, p171
- (7) Center for Economic and Social Development (2013), *Achieving Sustainable Development Through Corporate Social Responsibility*, Azerbaijan, p6.
- (8) Aminu, A.H., Harachid, M.H. & Azlan, A. (2015), *Corporate Social Responsibility: A Review on Definitions, Core Characteristics and Theoretical Perspectives*, Mediterranean Journal of Social Sciences, MCSER Publishing, Rome-Italy, Vol.6, No.4, July, p85.
- (9) Ibid, p86.
- (10) Shafiqur, R. (2011), *Evaluation of Definitions: Ten Dimensions of Corporate Social Responsibility*, World Review of Business Research, Vol.1, No.1, March, pp173-174.
- (11) Omran, M.A. (2015), *Theoretical Perspectives on Corporate Social Responsibility Disclosure: A Critical Review*, International Journal of Accounting and Financial Reporting, Vol. 5, No. 2, p41.
- (12) Crowther, D. & Ortiz, E. M. (2004), *Social Responsibility World*, Penang, Ansted University Press, p105.
- (13) مولاي، عبد الرزاق؛ شنيني حسين. أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 22-23 نوفمبر 2011، ص 232.
- (14) Crowther, D. & Ortiz, E. M. (2004), Op-cit, 106.
- (15) مولاي، عبد الرزاق؛ شنيني حسين، مرجع سابق، ص 232.
- (16) Aminu, A.H., Harachid, M.H. & Azlan, A. (2015), Op-cit, p85.
- (17) Crane, A., D. Matten and L. J. Spence (2008), *Corporate Social Responsibility: Readings and Cases in a Global Context*, Oxon and New York: Routledge,p10.
- (18) Behringer, K. & Szegedi, K. (2016), *The Role Of CSR In Achieving Sustainable Development – Theoretical Approach*, European Scientific Journal August 2016 edition, vol.12, No.22, p14.
- (19) Ibid, p14.
- (20) Gravem, M. (2010), *CSR in Saudi Arabia, Master thesis in religion and society*, The University of Oslo, Spring, p13.
- (21) Aminu, A.H., Harachid, M.H. & Azlan, A. (2015), Op-cit, p87.
- (22) Duarte, F. (2010), *Working with Corporate Social Responsibility in Brazilian Companies : The Role of Managers' Values in the Maintenance of CSR Cultures*, Journal of Business Ethics, Volume 96, Issue 3, Springer, p365.
- (23) Crane, A., D. Matten and L. J. Spence (2008), Op-cit, p11.

- (24) Gravem, M. (2010), Op-cit, p14.
- (25) Kumar, L. (2014), Op-cit, p71.
- (26) Peter, H. et Jacquemet, M.G. (2015), *CSR, Sustainable Development et Corporate Governance: quelles corrélations ?*, Revue suisse de droit des affaires et du marché financier, vol. 3, p176.
- (27) الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو+20، ريو دي جانيرو، البرازيل، 20-22 حزيران/يونيه 2012، ص 2.
- (28) المرجع السابق، ص9.
- (29) Fadoie, M. et Bey, M. (2014), *La Responsabilité sociale de l'entreprise : Définitions, théories et concepts*, Centre d'Etudes Bancaires, p20.
- (30) Peter, H. et Jacquemet, M.G. (2015), Op-cit, p177.
- (31) Ebner, D. & Baumgartner, R.J. (2006), *The relationship between Sustainable Development and Corporate Social Responsibility*, Corporate Responsibility Research Conference 2006, 4th-5th September, Dublin.
- (32) Pranjali, Bhagwat (2011), *Corporate Social Responsibility and Sustainable Development*, Proceedings of the conference on Inclusive and Sustainable Growth, Institute of Management Technology, p8.
- (33) UNITED NATIONS (2002), *UN Secretary-General Calls for Change at Summit*, mediainfo Johannesburg Summit, p2.
- (34) الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص11.
- (35) WORLD BANK (2016), *The world's top 100 economies: 31 countries; 69 corporations*, Submitted by Duncan Green, on Tuesday 09/20/2016, <https://blogs.worldbank.org/publicsphere/world-s-top-100-economies-31-countries-69-corporations>
- (36) Peter, H. et Jacquemet, M.G. (2015), Op-cit, p177.
- (37) Herrmann, K.K. (2004), *Corporate Social Responsibility and Sustainable Development: the European Union Initiative as a Case Study*, Indiana Journal of Global Legal Studies, Volume 11, Issue 2, pp218-219.
- (38) Ibid. pp219-220.
- (39) الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، مجلس حقوق الإنسان، الدورة 29، البند 3، 28 أبريل 2015، ص22.
- (40) UNITED NATIONS (2015), *Guiding Companies in Impact Assessment, KPI Selection and Goal Setting*
- (41) Ethical Corporation (2016), *State of Responsible Business 2016*. London Ethical Corporation.